## وسط تباين التصريحات في قبة البرلمان

# في جلسة هادئة.. النواب يناقشون الاتفاقية قبل المصادقة عليها

**بغداد/ المدى**

بخلاف المتوقع بدت جلسة الامس في مجلس النواب مختلفة عن جلسات سابقة شهدت احتداما في الاراء ومشادات كلامية ، هذا الهدوء لم يمنع النواب من التعبير عن ارائهم صراحة وعلى الرغم من ذلك تباين سعي النواب في الهدف من طروحاتهم بشان الاتفاقية حيث حاول بعض منهم اظهار ايجابياتها فيما واصل البعض الاخر رفضه لها فيما بدا خطاب بعض منهم موجها الى الناخبين المحتملين في انتخابات مقبلة.

واعلن النائب عباس البياتي عن الائتلاف العراقي الموحد ان التمديد المقبل للقوات متعددة الجنسية اذا حصل سيكون لثلاث سنوات وليس لسنة واحدة. وقال البياتي في جلسة مجلس النواب امس: اننا اذا مددنا لمدة عام فان الوقت الذي سينتهي به التمديد هو نهاية شهر تشرين الثاني من العام القبل وهذا الوقت سيكون خلاله مجلس النواب لتصريف الاعمال ولايحق له طلب التمديد ولذلك فان التفويض سيكون اوتوماتيكيا، وبين البياتي ان امريكا طلبت عاما بعد نهاية التمديد ولذلك فان الاتفاقية افضل الخيارات. موضحا ان على الكتل السياسية ان تعتمد الحوارات بعد توقيع الاتفاقية لاعادة ترميم البيت العراقي. وذكر: ان توقيع الاتفاقية يحمي العملية السياسية من الانقلاب عليها لانها فتية وتحتاج من يحميها.

من جهته دعا القيادي في كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان، الولايات المتحدة الى منح البرلمان المزيد من الوقت لمناقشة الاتفاقية. واوضح عثمان في مداخلة له اثناء جلسة امس ان «عامل الوقت غير صحيح بالنسبة لموضوع الاتفاقية لعدم وجود شفافية في التفاوض وعلى الامريكان ان يمنحوا البرلمان وقتا اضافيا للمناقشة».

وأضاف عثمان أن «الشعب غير مطلع على التفاوض، وبالرغم من ان رؤساء الكتل ناقشوا الاتفاقية لكن اعضاء البرلمان لايعلمون مالذي يجري».

وعبر عثمان عن اعتقاده بأن «ادارة الرئيس الامريكي الجديد باراك اوباما ستهمل العراق بعد الانسحاب، كما أن الازمة المالية الخانقة في العالم سوف تكلف الولايات المتحدة ٥ ملايين موظف وسوف لا تكون هناك ميزانية لكي يصرفوا على العراق ١٢ مليارا في كل اسبوع».

وبين عثمان أن «المشكلة الان اصبحت اكثر بين العراقيين وليس بين العراق وامريكا، فهناك كتل لها مخاوف وتريد ان يكون لها ضمانات لحل هذا الاشكال قبل توقيع الاتفاقية».

وأشار عثمان الى ضرورة التوافق بشأن الاتفاقية قائلا «نحن بحاجة الى توافق وطني قبل اتخاذ أي قرار حول الاتفاقية لأن بدون توافق ستكون هناك مشاكل وتداعيات سلبية». ولفت عثمان إلى أن «المفاوضين العراقيين لم يقصروا في التفاوض، فقد كانت المسودة البدائية سيئة جدا».

وفي هذه الاثناء طالب النائب عدنان الباجه جي عن القائمة العراقية بسن قانون المعاهدات والاتفاقيات قبل التصديق على الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة. وقال ان من المؤسف ان القوى الرئيسة لم تتح لها الفرصة في المشاركة بالمفاوضات مع امريكا التي ادت الى توقيع اتفاقيتين لايوجد لدينا الوقت لدراستهما.

واضاف: لا ارى مبررا من الاستعجال بالتوقيع على الاتفاقية واننا في هذا الجو المشحون علينا التريث لتسوية خلافات في غاية الاهمية في قضايا المعتقلين والميليشيات. وطالب بالتريث في توقيع الاتفاقية لان هناك سياسات مختلفة تجاه العراق من قبل امريكا، كما اشار الى انه من الممكن طلب تمديد وجود القوات الدولية في العراق.

كما قال النائب عن القائمة العراقية الوطني مهدي الحافظ، ان اتفاقية سحب القوات الأمريكية لها تأثيرات «كبيرة» على مستقبل العراق. واوضح الحافظ في مداخلة له اثناء انعقاد جلسة البرلمان ان «الاتفاقية لها تاثيرات كبيرة على مستقبل العراق والهدف من التعديلات فيها هو للمحافظة على العلاقات مع امريكا».

وأضاف الحافظ أنه «ليس من الصحيح ان يوضع المجلس امام خيار واحد اما الموافقة او الرفض يجب ان يوجد وقت لكي تدرس بطريقة صحيحة، فهناك قضايا متعلقة بالوضع المالي والاقتصادي ويجب ان تدرس بشكل موضوعي». وبين ان «الاصح والاصلح في هذه المرحلة ان يعاد النظر بصيغة هذه الاتفاقية لتوفير امكانية التمديد الذي لا يعني التخلص من الامركيان بالطريقة التي يروج لها، ولكن بأن تستمر المعونة الامريكية الى حين ان يتوفر للعراق الضمانات الضرورية للمحافظة على المصالحة». وأشار إلى أن «في حال تخلي مجلس الامن عن حماية الارصدة يصبح العراق في وضع صعب، إذ يوجد لدى العراق نحو ٤٢ مليار دولار في حساب مصرفي في امريكا».

فيما دعا رئيس الكتلة العربية للحوار الوطني صالح المطلك، البرلمانيين للحوار من اجل الخروج بمشروع وطني يخدم العراقيين. واضاف المطلك، خلال جلسة البرلمان، أن «الحكومة تفاوضت بكل شيء يخصها؛ ولكنها اغفلت ما يهم الشعب، لذا أطالب بحوار للخروج بمشروع وطني يخدم العراقيين». وأوضح «لا يوجد اجماع وطني حقيقي ولو عملنا ميثاق شرف على سد الفراغ ولن يقتل احدنا الاخر فاننا نستطيع ان نقول للقوات الامريكية اخرجوا اليوم».

الى ذلك قال النائب عن كتلة التحالف الكردستاني خالد شواني، إن الاتفاقية الأمنية ضرورية لمستقبل العراق كون القوات العراقية غير جاهزة لتسلم الملف الامني. وأوضح شواني الذي يشغل أيضا منصب عضو اللجنة القانونية بالبرلمان، خلال جلسة امس، أن «الاتفاقية الامنية ضرورية لمستقبل العراق كون القوات العراقية غير جاهزة لتسلم الملف الامني. ومن غيرها اما اللجوء الى الامم المتحدة او انسحاب القوات الامريكية من العراق».

واضاف النائب شواني عن التحالف الكردستاني، خلال الجلسة ان «بعض الكتل ليس لديها تحفظات جوهرية وانما مخاوف لما بعد توقيع الاتفاقية». واقترح شواني ان «تكون هناك مداولات بين الكتل لنعلم ماهي الملاحظات ليتم دراستها والتوصل الى حلول».

كما دعا عضو الكتلة العربية المستقلة عبد مطلك الجبوري، أعضاء مجلس النواب إلى عدم قبول اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق بشكلها الحالي. وأوضح الجبوري في مداخلة له اثناء جلسة البرلمان «أرجو ان لا يقول احد للاتفاقية نعم بشكلها الحالي». وأضاف «نحن مع انسحاب القوات الامريكية من العراق وباسرع وقت»، مستدركا بالقول إن «هناك كذبة كبيرة تتردد وهي جدولة الانسحاب».

من جهته قال النائب عن كتلة الفضيلة حسن الشمري، إن اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق لا تحوي ضمانة لخروج العراق من البند السابع من ميثاق الامم المتحدة.

واوضح الشمري في مداخلة له اثناء جلسة البرلمان امس أنه «لا يوجد ضمان بامكانية اخراج العراق من الفصل السابع، ان الذي يخرج العراق من البند السابع هو قرار من الامم المتحدة وليست الاتفاقية». وشدد الشمري على ضرورة «الحفاظ على مصالح العراق وصيانة امواله في الاتفاقية». ولفت إلى ان «الحكومة لم تقدم تقريرا واضحا من موقف الرئيس الامريكي الجديد باراك اوباما اتجاه الاتفاقية الامنية».

فيما اعتبر النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عبد الكريم النقيب، أن الاتفاقية تعد مقدمة لاكتمال السيادة العراقية. وأوضح النقيب في جلسة امس أن «الاتفاقية تعد مقدمة لاكمال سيادة العراق، كما انها لا تشير الى وجود قواعد دائمة» في البلد. ولفت النقيب إلى ان «الاتفاقية لاتحوي بنودا سرية حتى يقول البعض إنها تكبلنا خلال السنوات الثلاث المحددة ضمنها».

وأضاف النقيب أنه «تم اطلاع الجميع على بنود الاتفاقية، وهي ليست حلا لكل مشاكل العراق التي تحتاج الى حلول عراقية، فهناك مشاكل كثيرة لا تحل ضمن نطاق دولي، وانما تحل ضمن النطاق الوطني».

كما قال النائب سكرتير الحزب الشيوعي حميد مجيد موسى، السبت، ان الاتفاقية الامنية تحتوي على ثغرات منها لايوجد بند ينص على إلزام الجانب لامريكي بحماية الاموال العراقية عبر مجلس الامن. واضاف موسى خلال جلسة البرلمان امس السبت ان «هناك نواقص وثغرات في الاتفاقية واشرنا اليها في النقاشات مع رئيس الوزراء نوري المالكي منها لا يوجد بند ينص على إلزام الجانب الامريكي بحماية الاموال العراقية عبر مجلس الامن».

واستدرك موسى قائلا إن «احتواء الاتفاقية على موعد محدد لوجود القوات الامريكية وضرورة انسحابها التدريجي ورفع الحصانه عن الشركات الاجنبية والخروج من الفصل السابع خطوات في اتجاه استعادة السيادة العراقية».

## مواقف بشأن (الاتفاقية الأمنية)

### داود: كما لو انها مطلب امريكي

قال النائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد قاسم داود، ان اتفاقية سحب القوات الأمريكية قدمت كأنها مطلب امريكي وليس عراقيا.واوضح داود في جلسة البرلمان ليوم امس ان «الاتفاقية تلزم الطرف الامريكي بتسليم المعتقلين الى القضاء العراقي وهي اتفاقية مؤقتة وغير قابلة للتمديد، وقد قدمت وكأنها مطلب امريكي لكن الحال هو مطلب عراقي».وأضاف داود أن «رئيس الوزراء وخلال اجتماعه بالكتل السياسية يوم السبت الماضي اعلن انه لايوافق على الاطلاق على التوجه لقيام التمديد.

### الدملوجي: القوى الرافضة لم تطلع على التفاصيل

عزت عضوة القائمة العراقية ميسون الدملوجي رفض العديد من القوى السياسية المصادقة على الاتفاقية إلى عدم إطلاعها على تفاصيل المفاوضات الجارية بشأنها.

وأوضحت الدملوجي «أعتقد أن السبب الكبير أننا لم نتطلع على الاتفاقية على مدى شهور طويلة من المفاوضات وكنا مبعدين بشكل كامل وحتى اللقاءين الأخيرين مع المجلس السياسي للأمن الوطني لم يتم منحنا نسخة الاتفاقية إلا مؤخرا، وقيل لنا أنهم يخافون من أن تتسرب المعلومات».

### الدولة: دوافع سياسية وراء بعض القوى الرّافضة

أشار النائب المستقل عز الدّين الدّولة إلى وجود دوافع سياسية لدى بعض القوى الرّافضة للاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها بين بغداد وواشنطن.

وأوضح الدولة «هناك مصالح حزبية ومصالح سياسية وهناك تناحرات بين الأطراف، ونحن نقف حيارى بين هذه الأطراف، وبالتالي علينا نحن أن نكوّن رأينا». وأضاف «أنا في طور وآخرون في طور إعداد الرأي، نحن نحاول أن نكون في هذه الكتلة الوسطية، نحاول أن نقنع طرفاً بالعدول عن بعض الأمور، وطرفاً آخر بالاستجابة للمطالب وبلورة رأي مشترك، أنا مع الطرف الوسط».

### جمال الدين: نستنكر موقف «حزب اللّه» اللبناني

شجب النائب عن القائمة العراقية إياد جمال الدين موقف تنظيم «حزب الله» اللبناني المندد بالاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن، معتبرا اياه تدخلا في الشأن العراقي.

ووصف جمال الدين موقف التنظيم اللبناني بأنه صدى للموقف الإيراني، رافضا أي تدخل بالشؤون العراقية من أية جهة كانت.

وكان تنظيم «حزب الله» اللبناني أصدر بيانا الخميس ندد فيه بالاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وناشد البرلمان العراقي رفضها.

### عبد اللّه: الاتفاقية ترسم طريقا لـ«مستقبل العراق»

قال المتحدث الرسمي باسم جبهة التوافق سليم عبد الله الجبوري انه من المرجح ان ترسم الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن طريقا لـ«مستقبل العراق» ولا بد ان يساهم فيها الجميع.

وأوضح عبد الله: لابد لجميع الكتل السياسية ان تساهم في مناقشة الاتفاقية من خلال معرفة ارائهم وملاحظاتهم على ادارة البلاد، ويمكن ان يكون ذلك اشبه بقرار يتخذه البرلمان على ضوئه يلزم الحكومة ومؤسسات الدولة احترام كل ما يمكن التوصل اليه خلال لقاءات الكتل السياسية.

### الاعرجي: ضغط امريكي على الحكومة

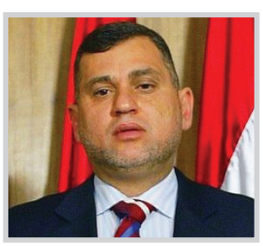

دعا القيادي في الكتلة الصدرية بهاء الاعرجي، البرلمان إلى النظر الى اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق بنظرة «وطنية» وليس حزبية.

واوضح الاعرجي أن «هناك عتبا على كتل سياسية، وعلينا ان ننظر الى الاتفاقية بنظرة وطنية وليس حزبية». وأضاف أن «هناك ضغطا امريكيا على الحكومة العراقية نتيجة لتسليم الاتفاقية بعد توقيعها من مجلس الوزراء». واعتبر الاعرجي أن «القراءة الاولى والثانية تعتبران باطلتين».

### عثمان: التفاوض لم يكن شفافا

قال القيادي في كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان، ان المفاوضات التي جرت حول اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق لم تتسم «بالشفافية».واوضح عثمان ان «الشفافية غير موجودة في التفاوض حول الاتفاقية وعلى الامريكان ان يمنحوا البرلمان وقتا اضافيا للمناقشة».

مضيفا أن «المشلكة الان اصبحت اكثر بين العراقيين وليس بين العراق وامريكا، فهناك كتل لها مخاوف وتريد ان يكون لها ضمانات لحل هذا الاشكال قبل توقيع الاتفاقية».

## توقعوا نجاحاً كبيراً في انتخابات مجالس المحافظات

# اعضاء مجلس محافظة نينوى يؤيدون النظام اللامركزي في العراق

**الموصل/ نوزاد شاكر**

اتفق اغلبية اعضاء مجلس محافظة نينوى، على أن النظام اللامركزي في ادارة البلاد، هو من أفضل الانظمة التي يمكن اتباعها في الوقت الراهن نظراً للمزايا التي يتمتع به خلافاً للنظام المركزي المقيد، فيما عبر عدد من الاعضاء عن تفاؤلهم بنجاح إنتخابات مجالس المحافظات خصوصاً محافظة نينوى، معتبرين الاقبال الجماهيري الكبير على تحديث سجل الناخبين، اشارة واضحة على تنامي الوعي الانتخابي للمواطن، وفرصة كبيرة للتعويض عما فاته نتيجة مقاطعته لأنتخابات عام ٢٠٠٥، لكن اعضاء آخرون ابدوا تخوفهم من مفاجآت اللحظة الاخيرة التي بات المشهد العراقي يتصف به، على حد وصفهم، وفي استطلاع اجرته المدى بين اعضاء مجلس محافظة نينوى حيال الامرين، توقع هشام الحمداني رئيس مجلس محافظة نينوى أن يكون حجم المشاركة في الانتخابات متراوحاً بين ٦٠-٧٠٪، وقال بأن ذلك يتوقف على مشاركة المواطن ومدى مساهمته في بناء العراق الجديد، وأشار بأن هناك تنسيقاً وتعاوناً بين المجلس وقيادة العمليات ومكتب انتخابات نينوى، من أجل انجاح هذه العملية ومنع اي خروقات يمكن ان تحدث فيها، وأيد رئيس المجلس النظام اللامركزي، وبالقول ان مجالس المحافظات التي تملك صلاحيات كبيرة يمكن ان تقدم من خلال هذه الصلاحية نجاحات كبيرة عن طريق سرعة الاداء، بينما رأى مجيد رشيد النعيمي عضو مجلس محافظة نينوى ورئيس اللجنة الصحية ، ان اللحظات الاخيرة قبل انطلاق الانتاخبات، ربما قد تحمل مفاجآت، وقد يسهم ذلك في ارباك العملية برمتها، وأوضح النعيمي بأن المفاجآت هي عناوين الصباح والمساء في المشهد العراقي الجديد، وذلك لأن هناك من يقف بالضد من الديمقراطية الناشئة في البلاد، ومشيراً الى ان العراق الجديد يواجه تحديات كبيرة، خصوصا من بعض الرافضين للديمقراطية، بالرغم من انهم باتوا أنفسهم يتمتعون بامتيازاتها، وتساءل النعيمي لماذا لم تحدث اية مشاكل في الانتخابات الرئاسية الامريكية التي انتهت قبل ايام؟، وأجاب بأن السبب في ذلك ان هناك معرفة اجتماعية للشأن الانتخابي، وبخلافهم فنحن مجتمع مازال يتمرن على الطرق الانتخابية، من أجل الوصول الى الصيغة التي تلائمه، وهذا أمر طبيعي جدا على حد قوله كون الديمقراطية في العراق خارجة للتو من رحم دكتاتورية مقيتة حكمت البلاد لعقود، وأكد النعيمي على أن النظام المركزي يمتاز بالبطء في اصدار القرارات الخاصة بالمحافظات ، وحتى لو وصلت فأن كل محافظة او اقليم سيفسر القرار من الزاوية التي تلائم مصالحه، لذا فان النظام اللامركزي هو الحل للخروج من التعثرات التي نعيشها، وانقاذنا من ان نتحول الى وطن للأزمات، وتوقع الشيخ صلاح الخالدي أن يسير كل شيء يخص الانتخابات في نينوى بشكل ايجابي، وان تشارك كل اطياف المجتمع في المحافظة من اجل اختيار ممثليها، مشيراً الى ان مجالس المحافظات ادرى بما تحتاجه كل محافظة من خدمات، واللامركزية تعني القضاء على الروتين والاسراع بأنجاز المشاريع بدلاً من المخاطبات التي لاتنتهي بين الدوائر والوزارات المعنية، ومن جهته بين يحيى عبد محجوب رئيس لجنة العلاقات والاعلام في المجلس، بأن المؤشرات التي افرزتها عملية تحديث سجل الناخبين في نينوى، تشير بوضوح تام الى أن الاقبال سيكون واسعا على الانتخابات، وأشترط النعيمي لتحقق ذلك استقراراً في الوضع الامني، من اجل ان يشعر المواطن بالجدوى من منح صوته، أو في الاقل الاسهام في العملية السياسية، وأتفق عضو المجلس مع زملائه على ان النظام اللامركزي هو الحل الامثل لتطوير مستوى المشاريع والخدمات في المحافظات، وأن العمل فيها سيتم بحرية تخدم حركة التطور فيها بعيدا عن هيمنة المركز والمعوقات التي كثيرا ما يضعفها بسبب الروتين، الى ذلك انتقد رمزي ميخا عضو مجلس محافظة نينوى، توقيت اجراء انتخابات مجالس المحافظات، وقال بان هناك خللاً في نظام المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، حيث ان التصويت على منح مقعد واحد لكل من المسيحيين والايزيدية والشبك قد جرى مؤخراً، في حين ان قوائم هذه الاحزاب والكتل قد قدمت وليس هناك وقت لتشكيل إئتلافات جديدة، وقال ميخا بان توسيع صلاحيات مجالس المحافظات وفق اللامركزية، هو الافضل لتحقيق مصالح ابناء المحافظة، انطلاقاً من كون الحكومة المحلية مرتبطة باتصال دائم مع جميع الشرائح في المحافظة، وعلى اطلاع اوسع من الحكومة المركزية بأحتياجات المواطنين، كما طالب رمزي ميخا بتفعيل دور الاقضية والنواحي.

وأكد ان ذلك لن يحدث بشكل فاعل الا اذا حصلت مجالس المحافظات على صلاحية اصدار القرارات دون الرجوع الى المركز خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات التي تمس وبشكل مباشر حياة الفرد.

# استبدال لواء قتالي امريكي وارتفاع خسائر الجيش الى (4200) جندي

**بغداد / هشام الركابي**

في الوقت الذي اعلن الجيش الامريكي ان لواء قتالياً عاد الى بلاده بعد ان انهى خدمته في العراق الذي تجاوزت اعداد خسائره البشرية (٤٢٠٠) جندي. وعاد لواء (ستريك) الذي كان يتولى مسؤولية منطقة شمال غرب بغداد وحل محله لواء اخر يدعى (داچر)وصل العراق مؤخرا.

و اللواء ستريك تابع الى الفرقة ١٠١ المحمولة جوا وقد أرسل الى العراق خلال شهر تشرين الأوّل من عام ٢٠٠٧.

وبحسب مصادر امريكية فان جنود اللواء (داچر) قد تلقوا تدريباتهم العسكريّة في ولاية كانساس الأمريكية، والمركز الوطني للتدريب في ولاية كاليفورنيا الأمريكية وفي معسكر بيورنج في الكويت من أجل الإستعداد للخدمة لإثنى عشر شهرا في العراق.

وجرت مراسيم خاصة لنقل المهام وعلى هامش الاحتفال تحدث قائد اللواء المغادر العقيد بيل هيكمان أنّ جنوده قد عملوا بانسجام وتوافق كبير مع قوّات الأمن العراقية والمسؤولين في الحكومة العراقية في مناطق شمال غرب بغداد وساعدوا بخفض مستويات العنف عبر تدمير الملاذات الآمنة لإرهابيي تنظيم القاعدة والمسلحين الآخرين.

من جهته اعرب العقيد جوزيف مارتين آمر لواء الفريق القتالي الثاني (داچر) عن استعداده لدعم الحكومة العراقية في مطاردة الارهابيين والقضاء على العصابات الخارجة على القانون.

من جهة اخرى أعلن الجيش الأمريكي مقتل أحد جنوده شمال بغداد، مما يرفع حصيلة خسائره البشرية خلال تشرين الثاني الجاري، إلى ١٣ قتيلاً، بينما ترتفع الحصيلة الإجمالية إلى ما يقرب من ٤٢٠٢ قتيل، منذ بدء الحرب في ربيع ٢٠٠٣.

وقال بيان عسكري للجيش الأمريكي في العراق إن جندياً لقي حتفه بمدينة «الموصل»الجمعة، نتيجة «حادث» لا يمت بصلة للعمليات القتالية، من دون أن يكشف عن مزيد من التفاصيل.

ومن بين القتلى الـ١٣ الذين فقدتهم القوات الأمريكية بالعراق خلال الشهر الجاري، أحد أفراد مشاة البحرية «المارينز» وجندي آخر قتلا نتيجة تفجيرين سابقين، إضافة إلى جنديين آخرين قُتلا نتيجة تعرضهما لإطلاق نار من قبل مسلحين.وسقط باقي القتلى نتيجة تحطم طائرة مروحية بسبب «عطل فني»، إضافة إلى «حوادث» أخرى ليست لها علاقة بالعمليات القتالية، إلا أن البيان لم يوضح طبيعة تلك الحوادث.

وتتساوى محصلة القتلى الذين سقطوا خلال الأيام الماضية من تشرين الثاني الجاري، مع الحصيلة المسجلة في تشرين الأول السابق، والذي اعتبر ثاني أدنى حصيلة خسائر بشرية للقوات الأمريكية في العراق.

وسجل الشهر الماضي سقوط ١٣ قتيلاً بين الجنود الأمريكيين، مقارنة بـ٢٥ قتيلاً سقطوا خلال أيلول السابق، إلا أنه يُعد ثاني «أفضل» شهر للقوات الأمريكية، بعدما سجل تموز الماضي، مقتل ١١ جندياً فقط.

وقد اعتبر مسؤول رفيع في الجيش الأمريكي أن انخفاض عدد القتلى يُعد «مؤشراً إيجابياً على تراجع العنف، نتيجة الخطة الأمنية التي يجري تنفيذها في المناطق العراقية كافة.»

وكان أيار الماضي قد سجل مقتل ١٩ جندياً أمريكياً، في أدنى حصيلة خسائر للقوات الأمريكية على مدار عام، بينما بلغت محصلة نيسان السابق، ٥٠ قتيلاً، وهي أكبر حصيلة قتلى يتكبدها الجيش الأمريكي منذ أيلول ٢٠٠٧.

وتُعد هذه المحصلة منخفضة مقارنة بمثيلتها خلال نفس الشهر من العام الماضي، والذي سجل سقوط ١٠٤ قتلى، قبل أن ترتفع في أيار ٢٠٠٧ إلى ١٢٦ قتيلاً، ثم تراجعت مرة أخرى إلى ١٠١ قتيل في حزيران التالي.